مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٣٢ ع ١، ص ص: ٢٤٧ – ٢٧٨ (٢٠٢٤م)
DOI:10.4197/Art.32-1.7

تطور الأنظمة القانونية وأثره في ازدهار حقوق الإنسان وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

أحمد صلاح الدين بالطو

أستاذ مشارك، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

asbalto@kau.edu.sa

المستخلص. إن العلاقة بين عملية تطور الأنظمة القانونية وحقوق الإنسان لن تؤكد فقط على الحاجة إلى تحديد النظام من السلطة التنظيمية؛ لكن أيضاً تؤكد الشرط الأساسي المتمثل في أنه في كل الدول الحديثة يجب أن يكون فيها الوصول إلى النظام ممكناً بوجه عام؛ وهو أمر يمكن تحقيقه عن طريق تطوير الأنظمة القانونية. فالأمر شبكة متصلة من قيم حقوق الإنسان وإمكانية الوصول إلى النظام عن طريق عملية صياغة الأنظمة، وهو ما تعمل هذه الدراسة على التركيز عليه. إن عملية تطور الأنظمة القانونية، من خلال جعل النظام ليس فقط محدداً من الدولة، بل أيضاً جعله قابلًا للبرهنة بسهولة، ومتسقًا ومحدداً؛ هي أحد أساسيات حقوق الإنسان، وهذه العملية التطورية هو ما تصبو الدراسة إلى توضيحها.

الكلمات المفتاحية: تطور الأنظمة القانونية، حقوق الإنسان، رؤية المملكة، النظام القانوني، صياغة الأنظمة القانونية.

١. المقدمة

تبنت المملكة العربية السعودية منهجية تخطيط شاملة لتطوير أنظمتها القانونية؛ لأنها أكثر إطار عمل مناسب لتوجيه مسار التنمية نحو أهداف متسقة ومتكاملة من خلال خطة تنموية. وتسعى خطة التنمية هذه لإيجاد توازن بين النمو الاقتصادي وبين المحافظة على القيم والموروثات العظيمة، ولقد تم تنفيذ

* تم تمويل هذا العمل البحثي من قبل مشاريع التمويل المؤسسي بموجب المنحة رقم (IFPAS: 30- 152 - 1443). لذلك، يعترف الباحث بامتنان بالدعم الفني والمالي من وزارة التعليم وجامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

خطط التنمية المتتابعة حسب منهجية علمية تضمن الاستخدام الرشيد لموارد الدولة. لذلك، فقد تمكنت المملكة من تحقيق تقدم هائل صاحبه نمو عظيم في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.[١] إن إعادة النظر في القضايا المتعلقة بعملية تطور الأنظمة القانونية أمر صائب، والذي سيمكن المواطنين العاديين من فهم أفضل حول كيف يُحكمون وليسهل عليهم وصولهم إلى حقوقهم الأساسية. يتصادف ذلك أيضاً مع الدعوات الحديثة لتدوين مجالات محددة من النظام في وثيقة واحدة بغية زيادة وضوح وإمكانية الوصول للقانون في هذه المجالات المحددة.

يؤكد العديد من الفقهاء على أوجه القصور والجوانب الشاقة لعملية تطور الأنظمة القانونية. وبالرغم من ذلك، ستقدم هذه الأنظمة للجميع بداية رسمية وعامة لتعرف ماهية النظام. وعليه، فإنها، بالنسبة للمواطنين العاديين، تمثل التعبير الأكثر واقعية وقوة عن الشفافية والمساواة أمام النظام.[٢] كما يحتاج القضاء أيضاً إلى أداة واضحة ودقيقة يمكن الوصول إليها للاضطلاع بدورهم والذي أصبح، في المجتمعات الحديثة، أحد "معايير الحكم" في النزاعات القانونية. وبالتأكيد، تقع على عاتقهم أكثر المتطلبات تضارباً، حيث يُتوقع منهم العقاب والحماية، الحيادية والانتصاف، إقامة اليقين القانوني ووضع أنظمة جديدة. وكذلك يُطالبون بإظهار ضبط النفس والجرأة. وأيضاً يُنتظر من أحكامهم تطبيق النظام وتطبيق العدالة. ولا شك أنه من الصعب تلبية هذه المتطلبات جميعها عندما تكون الأنظمة التي يجب تطبيقها متناثرة ومعقدة.

إن موضوع الدراسة يدور حول (مدى تطور الأنظمة القانونية في المملكة)، وعليه فإنه من المناسب الإشارة إلى آلية عمل السلطة التنظيمية في المملكة، وطبيعة الأنظمة الصادرة منها. الجدير بالذكر أن المقصود بمصطلح نظام أو أنظمة هنا تحديداً هو الأنظمة العادية التي تختص السلطة التنظيمية بإصدارها، إذ إن التركيز سيكون مقصوراً على السلطة التنظيمية ومراحل إصدار الأنظمة. وعليه يمكن تقسيم الدراسة إلى قسمين: الأول خاص برؤية المملكة ٢٠٣٠، والثاني يتناول طبيعة عملية تطور الأنظمة، وتطبيقات عملية على ذلك.

هذه الدراسة، في الجزء الأول، تؤكد على وجود ارتباط بين الأنظمة القانونية من جهة، وبين تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ من جهة أخرى. أما الجزء الثاني، فيؤكد أن إمكانية الوصول إلى النظام هي

---

(١) بالطو، أحمد صلاح الدين، (٢٠١٩م)، مبادئ دراسة الأنظمة في المملكة العربية السعودية، الشقري، ص٣-٦.

(٢) الرفاعي، أحمد محمد، (٢٠٠٨م)، المدخل للعلوم القانونية: نظرية القانون، مصر، جامعة بنها كلية الحقوق، ص٣٧-٣٩.

من أهم عناصر حقوق الإنسان، إذ يقع على عاتق السلطة التنظيمية مسؤولية تطوير منهجية فعالة لجعل النظام أكثر وضوحاً وقابلية للتنبؤ. كذلك، يؤكد هذا الجزء الثاني على الدور البارز الذي تلعبه عملية تطور الأنظمة القانونية في تسهيل وصول المجتمع إلى النظام بشكل عام.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إيجاد علاقة بين رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومدى تطور الأنظمة القانونية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال التحقيق في الدور الفعال الذي تلعبه الأنظمة والحقوق في تحقيق ركائز الرؤية. بالإضافة إلى ذلك، توضح الدراسة الآليات المختلفة لإصدار الأنظمة في المملكة، وتتحقق من مدى تطور هذه الآليات واستجابتها لمتطلبات الرؤية. ومن أجل قياس مدى تحقق تطور الأنظمة القانونية في الواقع العملي، تم التطرق إلى بعض الأنظمة الحديثة التي صدرت أو تصدر، للتأكيد على تطور البيئة التشريعية في الدولة.

تساؤلات الدراسة

يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة كما يلي:

- ما أثر تطور الأنظمة القانونية في ازدهار حقوق الإنسان على وفق رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، هي:

- ما ركائز رؤية المملكة ٢٠٣٠؟
- ما العلاقة بين رؤية المملكة ٢٠٣٠ والأنظمة والحقوق؟
- ما أهم ملامح تطور الأنظمة القانونية في المملكة؟

منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة نهجاً وتحليلًا من خلال الدراسات الأدبية التي تم جمعها من مصادر نوعية مختلفة تشرح الموضوعات محل الدراسة. إن المعلومات المستخدمة في هذه الدراسة هي معلومات مأخوذة من مصادر مختلفة، مثل الكتب، والمجلات العلمية، والأبحاث، والأطروحات وكذلك من مختلف وسائل الإعلام الإخبارية. على الرغم من أن معظم هذه المصادر ترتكز إما على الرؤية أو الأنظمة

القانونية وحقوق الإنسان، إلا أن منهجية الدراسة ترتكز على محاولة التوفيق بين هذه المصادر المختلفة لأجل الوصول إلى طبيعة العلاقة التي تجمع بينها.

٢. رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

لقد أنعم الله على المملكة العربية السعودية بالكثير من الموارد الغنية، إذ إن مزايا طبيعة المملكة الجغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية مكنتها من أن تتبوأ مكانة رفيعة بين الدول الرائدة على المستوى العالمي. ولبناء مستقبل متطور للبلاد؛ وضعت المملكة رؤية تقوم على ثلاث ركائز تسلط الضوء على قدراتها التنافسية. إن المكانة المتميزة والسمعة الإقليمية للمملكة تمكنها من القيام بدور رائد من واقع أنها في موضع القلب للأمتين العربية والإسلامية، وقد بدأت المملكة باستغلال قوتها الاستثمارية لإيجاد اقتصاد مستدام أكثر تنوعاً ومجتمع مزدهر. وتعمل، المملكة حالياً على استغلال موقعها الإستراتيجي لربط القارات الثلاث معاً.(١)

إن، أمام المملكة الكثير من الفرص الاقتصادية غير المطروقة، ومزيج ثري من الموارد الطبيعية؛ بالإضافة إلى ثروتها الحقيقية المتمثلة في قيادتها الرشيدة وفي شعبها ومجتمعها. إن الهوية الوطنية والعقيدة الإسلامية للمملكة تجعلانها أمة متميزة، فهي قلب العالمين العربي والإسلامي، ومركز الإسلام. المملكة واثقة من أنها تستطيع أن تبني مستقبلًا مشرقًا يقوم على المبادئ الإسلامية. وستستمر المملكة في التميز في أداء مسئولياتها تجاه الحجاج وتفخر بهويتها الوطنية الضاربة بجذورها في عمق التاريخ.

٢-١ علاقة الرؤية ٢٠٣٠ بتطور الأنظمة القانونية وحقوق الإنسان

هناك ثلاث ركائز للرؤية السعودية ٢٠٣٠: دعم الموارد البشرية، وتنمية القطاع الاقتصادي، وتحسين البيروقراطية على مستوياتها كافة، إذ تتم صياغة خطوات صنع هذه السياسة في عدة قطاعات من خلال التركيز على الشفافية القانونية، ووضوح الأنظمة بطريقة تضمن التطبيق الكامل لجميع أهداف الرؤية. بمعنى آخر، يتم استخدام الأنظمة القانونية المختلفة أداة لتنفيذ الرؤية وتطبيق ملامحها في أرض الواقع. فكلما كانت الأنظمة القانونية واضحة ومتاحة للجميع، كان تطبيق الرؤية وبرامجها أسهل وأوضح للجميع.(٢)

---

(١) الشيخلي، عبد القادر، (٢٠١٧م)، المبادئ العامة للأنظمة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، الرياض، مكتبة التوبة، ص١٣.

(٢) القيسي، رياض، (٢٠٠٢م)، علم أصول القانون، بغداد، بيت الحكمة، ص٧٧-٨٠.

من ناحية أخرى، هناك ارتباط وثيق بين الأنظمة القانونية من جهة، وحقوق الانسان من جهة أخرى، إذ إن هذا الارتباط له شقان:

الأول هو أن إصدار الأنظمة ينتج عنه التأكيد على حقوق الإنسان، بمعنى أن هذه الحقوق لا تثبت للفرد إلا إذا كان هناك نظام ينص عليها بشكل صريح وواضح. فمثلاً، نظام الأحوال الشخصية السعودي، كما سوف يتم التفصيل فيه لاحقاً، يؤكد على وجود حقوق محددة للزوج والزوجة، إذ أن عدم وجود النظام يؤدي إلى عدم ثبوت هذه الحقوق في الواقع العملي.

الشق الثاني للارتباط بين الأنظمة القانونية وحقوق الإنسان يتمثل في أن النظام ليس فقط يقوم بتحديد محتوى كل حق من حقوق الإنسان، بل يحدد أيضاً نطاق تطبيقه وحدوده التي لا يحق للفرد تجاوزها. فمثلاً، فإن نظام الأحوال الشخصية السابق ذكره، يحدد حقوق كل من الزوج والزوجة، فهو كذلك يحدد أيضاً نطاق هذه الحقوق، من خلال تحديد الأمور التي يجب عليهم تجنبها، وهو ما يدخل في نطاق الواجبات. فعلى الرغم من أن من حق الرجل أن يتزوج، إلا أن الزوجة يجب ألا يقل عمرها عن (١٨) عاماً. وفي حال كانت الزوجة أقل من هذا العمر، يجب اتباع ضوابط محددة لذلك. يتبين من هذا التحليل، ليس فقط وجود علاقة بين الأنظمة القانونية وحقوق الإنسان، بل أيضاً وجود علاقة بين الحقوق والواجبات، يطلق عليها العلاقة التبادلية. يترتب على هذه العلاقة التبادلية أن كل حق يقابله واجب، والعكس، أي أن كل واجب يقابله حق، وهذا كله لا يتحقق إلا في حالة إصدار نظام ينص على الحقوق بشكل واضح وصريح.

٢-٢ دور الأنظمة القانونية في تحقيق برامج الرؤية ٢٠٣٠

تم الإعلان عن برامج تحقيق الرؤية خلال الأعوام الخمسة الأولى التي تلت إطلاق الرؤية. تتماشى برامج تحقيق الرؤية في أنشطتها مع خطط التسليم المعتمدة، بتوجيه من أهداف ومؤشرات أداء محددة مسبقًا ومرتبطة بأبرز مراحل الخطة الخمسية. مع مضي رؤية ٢٠٣٠ نحو المرحلة التالية، تمت بمراجعة برامج تحقيق الرؤية وتقويمها، وإعادة هيكلتها لتتماشى مع احتياجات المملكة وتحقق الرؤية كأفضل ما يكون. إن من أهم البرامج المرتبطة بالأنظمة القانونية ما يلي:

٢-٢-١ برنامج تنمية القدرات البشرية

برنامج تنمية القدرات البشرية يهدف إلى ضمان امتلاك المواطنين للقدرات المطلوبة للتنافس على المستوى العالمي، عبر غرس القيم وتطوير المهارات الأساسية والمستقبلية، بالإضافة إلى تعزيز المعرفة.

يركز البرنامج على تطوير قاعدة تعليمية قوية لجميع المواطنين، من أجل غرس القيم منذ نعومة أظفارهم، مع إعداد الشباب لسوق العمل المحلي والعالمي في المستقبل.[١] ويركز كذلك على رفع مهارات المواطنين عبر توفير فرص تعلم طوال العمر، ودعم الابتكار وثقافة ريادة الأعمال، وتطوير وتنشيط السياسات وأدوات التمكين لضمان قدرة المملكة على التنافس. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التركيز على المحاسبية والشفافية والكفاءة في صياغة الأنظمة القانونية التي تضمن تنمية القدرات البشرية. إن النجاح المستدام يمكن تحقيقه فقط من خلال وضع أسس راسخة. ولإدراك هذا الهدف، يجب اتباع سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد على كل المستويات، وكذلك تعزيز الشفافية بالتوسع في الخدمات الإلكترونية وتحسين معايير الحكم، وهو مالا يمكن تحقيقه إلا من خلال إصدار أنظمة قانونية خاصة بذلك.[٢]

٢-٢-٢ برنامج جودة الحياة

يسعى برنامج جودة الحياة لتحسين جودة حياة الفرد والأسرة، عبر إيجاد البيئة اللازمة لتطوير ودعم خيارات العيش وأساليب الحياة الجديدة. هذه الخيارات ستعزز مشاركة المواطنين والمقيمين والزوار في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية والسياحية والحضرية، وباقي الأنشطة ذات الصلة التي تدعم جودة حياتهم. تلك الخيارات المتنوعة سيكون لها بالقطع عظيم الأثر في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال خلق وظائف وتنويع النشاط الاقتصادي، ومن ثم تعزيز تصنيف المدن السعودية ضمن أكثر مدن العالم القابلة للعيش،[٣] وهو ما يصعب تحقيقه بون أنظمة قانونية تنص على جميع هذه التفاصيل المتعلقة بجودة حياة الفرد. ومن أهم الآليات القانونية لتمكين منظمات المجتمع المدني، صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) وتاريخ ١٤٣٧/٢/١٩هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم (٧٣٧٣٩) وتاريخ ١٤٣٧/٦/١١هـ، كذلك صدرت اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٨) وتاريخ ٧-٢-١٤٤٠هـ.

---

(١) الرويس، خالد، والريس، رزق، (٢٠١٥م)، المدخل لدراسة العلوم القانونية، مكتبة الشقري، ص٢٢-٢٣.

(٢) البديرات، محمد أحمد، (٢٠١٧م)، المدخل لدراسة القانون: دراسة خاصة في الأنظمة والحقوق في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مكتبة المتنبي، ص٥٦-٥٨.

(٣) المرجع السابق، ص69-70

٢-٢-٣ برنامج التخصيص

يهدف برنامج التخصيص إلى تعزيز دور القطاع الخاص في توفير الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية. سيؤدي هذا إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة والمساهمة في خفض التكاليف، وكذلك تشجيع التنوع والنمو الاقتصادي، ودعم التنافسية في مواجهة المنافسة الإقليمية والدولية.[١] ويسعى البرنامج كذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين ميزان المدفوعات. ومن أهم آليات ذلك، التحول الوطني الذي يساهم في تطوير البنية التحتية اللازمة وخلق بيئة تمكين للقطاعات العام والخاص وغير الهادف للربح لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. سيتحقق ذلك عبر تحقيق التميز التشغيلي الحكومي ودعم التحول الرقمي، وتمكين القطاع الخاص، وتطوير الشراكات الاقتصادية وتعزيز التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى ضمان استدامة الموارد النابضة بالحياة. وفي هذا الشأن، صدر الأمر السامي رقم (٣٤٧٠٨) وتاريخ ١٤٣٦/٧/٢٤هـ بالموافقة على (الضوابط والمعايير والشروط اللازمة لاستقطاب الكفاءات المتميزة وتحفيز العاملين في التخصصات التي تستهدفها الوزارات)، والمعدلة بقرار مجلس الوزراء رقم (١١٩) وتاريخ ١٤٤٠/٢/٢١هـ.

٢-٢-٤ برنامج تحول القطاع الصحي

يهدف هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة قطاع الصحة في المملكة ليكون شاملًا وفاعلًا ومتكاملًا، ويقوم على صحة الفرد والمجتمع، سواء المواطن أو المقيم أو الزائر. ويقوم البرنامج على مبدأ الرعاية القائمة على القيمة، التي تضمن الشفافية والاستدامة المالية عبر تعزيز الصحة العامة والوقاية من الأمراض؛ بالإضافة إلى تطبيق نموذج جديد للرعاية فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض. ويهدف كذلك إلى تحسين الوصول للخدمات الصحية عبر التغطية المثلى والتوزيع الجغرافي الشامل والعادل، والتوسع في توفير الخدمات الصحية الإلكترونية والحلول الرقمية، وكذلك تحسين جودة الخدمات الصحية والتركيز على إرضاء المستفيدين عبر تنفيذ وإتباع أفضل الممارسات الدولية القائمة على الأدلة، وإرساء وتمكين نظام رعاية صحية متكامل يغطي جميع مناطق المملكة عبر تفعيل التوفير المنطقي للخدمات، وتعزيز الوعي المجتمعي بالمرور والسلامة.[٢] يعمل برنامج تحول القطاع الصحي كذلك على التناغم والتنسيق بين

---

(١) المرزوقي، محمد عبد الله، (٢٠١٨م)، الزاد المقنع في المصطلحات الدستورية ومن منظور الفقه الإسلامي، مكتبة التوبة، ص٨٨.

(٢) بالطو، أحمد صلاح الدين، (٢٠١٩م)، مبادئ دراسة الأنظمة في المملكة العربية السعودية، الشقري، ص١٢-١٦.

جميع الكيانات الصحية، وبرامج تنفيذ الرؤية والكيانات الحكومية ذات الصلة، بالإضافة إلى التنسيق والربط مع الأهداف الإستراتيجية الوطنية خلال رحلة التحول.

٣. تطور الأنظمة القانونية وأثرها في حقوق الإنسان

لقد تنامى دور الحكومة منذ تأسيس المملكة العربية السعودية بشكل كبير للغاية، مما يتطلب تطويراً مستمراً لأدائها ليكون مواكبًا للتطلعات والآمال، وقادراً على مواجهة التحديات. لذلك، ستسعى إلى العمل على وفق معايير عالية من الشفافية والمساءلة، وستلتزم بإدارة موارد الدولة المالية بكفاءة واقتدار، مع خلق هيكل مرن للإدارة العامة ومتابعة الأداء. وتسعى المملكة لبناء دولة بجهود وطنية جماعية يساهم فيها كافة المواطنين. وفي المقابل، لدى المواطنين أدواراً يؤدونها، سواء كانوا في القطاع العام أو الخاص أو غير الربحي. سيستمر جميع المواطنين في العمل للمساعدة على تحقيق تلك الطموحات، وهم مسئولون معًا باعتبارهم جزءاً من المملكة والمجتمع والأسر.

ومن أهم ما يثبت تطور الأنظمة القانونية، سهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى صياغتها بشكل موضوعي. سوف يتم الآن تعريف هذه الخصائص، ومن ثم استعراض آلية تطبيقها في الواقع العملي.

٣-١ سهولة الوصول للقانون حق أصيل من حقوق الإنسان

يمكن تعريف الوصول إلى المعايير القانونية تعريفًا عامًا، بأنها ترتيبات تقوم بها الدولة لتضمن أن يتمتع المواطنون بشكل عام بحقهم أو فرصتهم في معرفة ماهية القانون، ومن ثم يتمكنون من استخدامه أو الانتفاع منه. من المثير للاهتمام ملاحظة أنه في بعض السلطات القضائية، مثل فرنسا، يوجد المزيد من الواجبات القانونية، وذلك لتعميم المعايير القانونية خلال عملية تطور الأنظمة القانونية ولتنظيم ترويجها بين العامة على نحو فعال.

وبينما تحسنت المعرفة بالنظام بشكل كبير مؤخراً من خلال تقديم الإتاحة الإلكترونية للقواعد القانونية، إلا أن ذلك ليس كافيًا لجعل هذه القواعد شاملة للقطاع الأكبر من العامة. كما سنرى لاحقًا، لإعمال ما هو مطلوب في هذه المهمة، فإنه يصبح من الضروري تنظيم النظام في صيغة متسقة من السلطة التنظيمية بالقيام بما هو ضروري، بحيث يكون واجبها هو مواصلة مراجعة النظام مع وجود رسالة مضمونها التطوير والتعديل الممنهج للقانون بغرض جعله أبسط وأكثر إتاحة وحداثة، وهذا ما

يمكن تحقيقه عن طريق عملية تطور الأنظمة القانونية.[١] ما يهم الآن مثل هذا الطموح نحو قدر أكبر من إمكانية الوصول في ضوء التنميط غير المسبوق لمنظومة المعايير القانونية.[٢] طالما يتعلق الأمر بالسلطة التنظيمية، فإن عدد الأنظمة التي زادت خلال السنوات الأخيرة يعتبر مرضيًا نسبياً، كما سوف تتم الإشارة إليه لاحقاً في هذه الدراسة.

ضمن فكرة الوصول إلى المعايير القانونية، نرى أن القيم والمبادئ التي يجدها الفرد ترتبط بشكل مباشر بمفهوم سيادة القانون. ومن بين هذه المبادئ نجد مبدأ المساواة أمام النظام، والذي يعني أنه لا أحد فوق النظام بصرف النظر عن مكانته أو طبقته الاجتماعية. يجادل البعض بأن الوصول إلى النظام جانب واحد فقط من مبدأ المساواة، طالما أنه لا يوجد قانون واحد يُطبق، على قدم المساواة، على الجميع إذا كان المسئولون في موقف أفضل من المواطنين العاديين لمعرفتهم بالنظام.[٣] بمعنى آخر، إن مبدأ المساواة أمام النظام يستتبع أن يتمتع جميع المواطنين دون تمييز بحق متساو في الوصول إلى النظام أو على الأقل أن يتيح فرصة متساوية لمعرفة النظام.

طالما يتعين علينا أن نذعن للنظام؛ فهناك علاقة أخرى بين إمكانية الوصول إلى النظام وسيادته، وهذه العلاقة لا تتمثل فقط في فكرة وجوب معرفته مقدماً، بل وجوب معرفة معناه بشكل واضح. بالفعل، تعتمد إيجابيات الأنظمة على اتساقها مع التوقعات العامة، إذ لأجل تلبية مطلب التوقع هذا، يجب تحقيق عدة شروط، من بينها أن يكون النظام معلوماً، إذ ينبغي وجود بعض المنهجيات في الأنظمة بحيث يمكن أن تصبح دليلا للتوجيه للجميع.[٤] بمعنى آخر، يطيع الفرد النظام فقط إذا كانت معرفته بالنظام جزءا من هذا الالتزام، ونتيجة لذلك، إذا كان المطلوب هو اتباع النظام، فلابد أن يكون قادراً على إرشاد سلوك محكوميه. كذلك، يجب أن يكون النظام سهلًا ليفهموه ويتصرفوا وفقًا له. فإذا لم تكن الأنظمة واضحة فيما تمليه أو تمنعه، فلن يدرك الفرد كيف يتصرف. هذا هو الأمر الأهم عند التفكير في أنه عند حضور المواطنين العاديين إلى المحكمة نتوقع منهم إلمامهم بماهية القانون. وبالطبع، طالما الجهل بالنظام لا يمثل حماية لهم فإنه من واجبات الدولة التأكد من تيسير مهمة معرفة النظام؛ على الأقل التعريف بما هو

---

(١) منصور، محمد حسين، (٢٠١٠م)، المدخل إلى القانون القاعدة القانونية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص١٠٥-١٠٦.

(٢) الناهي، صلاح وآخرون، (٢٠٠٤م)، القانون في حياتنا، عمان، دار الثقافة، ص٣٤.

(٣) فوده، عبد الحميد، (٢٠٠٥م)، جوهر القانون بين المثالية والواقعية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص١٨-١٩.

(٤) رشوان، حسين عبد الحميد، (٢٠١٣م)، القانون والمجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص٩٠-٩٣.

مسموح وما هو ممنوع فعله، من ثم يتمكن المواطنون من معرفة أنهم يتصرفون على نحو قانوني. الأمر هام على وجه الخصوص في سياق القضايا الجنائية، خاصة في ضوء مبادئ التحذير العادل والإخطار الواجب، إذ يجب أن يكون المتهمون بانتهاك النظام على علم مسبق به.

هناك قيمة أخرى ضمنية متصلة بقابلية الوصول والسيادة القانون؛ هي مفهوم حريات الأفراد، إذ ترى قيم حقوق الإنسان أن الأفراد أحرار في التصرف أو التخطيط لحياتهم وفقًا لما يرونه مناسباً دون مانع من الدولة، طالما أنهم يحترمون الحدود التي يفرضها النظام القانوني. وعليه، يؤكد مبدأ سيادة النظام على أن معرفة النظام، ومن ثم الوصول إليه، هو ما يعطي الشرعية التي تستند إليها سلطة القانون.[١] كما يؤكد كذلك إلى أن الوصول إلى النظام وسيادة النظام مرتبطان على نحو معقد، ولا يمكن النظر فيهما بمعزل عن حماية الحقوق الأساسية للفرد في مجتمع متطور. تتضح هذه العلاقة بين الوصول للقانون والحقوق الأساسية بشكل أكبر في علاقتها بحقوق الإنسان. في هذا الصدد، تم تحويل عدد من القضايا الجنائية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، نظراً للانتهاك المزعوم للمادة ٧ (١) حول التحرر من الاعتداءات الجنائية والعقاب بأثر رجعي، إذ تم التأكيد على أن النظام الذي قام عليه الادعاء لم يكن واضحاً ودقيقًا بدرجة كافية. وفقًا للمحكمة الأوروبية، يتم تلبية مطلب الوضوح حيث يمكن للفرد معرفة صياغة الأحكام ذات الصلة وبمساعدة توضيح المحكمة – إذا اقتضت الحاجة– للأفعال التي ستجعله مدانًا.[٢] وعلى نحو أعم، قضت المحكمة الأوروبية بأن مفاهيم النظام تتضمن متطلبات نوعية، مثل إمكانية الوصول وإمكانية التوقع. إن الوصول للمعايير القانونية شرط مسبق للدخول للمحكمة، وهو حق مكفول في القضايا الجنائية وغير الجنائية بموجب المادة (٦) من (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان). السبب في ذلك، هو عدم وجود وصول فعال للمحاكم عندما لا يكون الأفراد في موقف يتيح لهم معرفة حقوقهم، وسبل الانتصاف المكفولة لهم.[٣]

(١) المرجع السابق، ص110-111.

(٢) المشهداني، محمد اقبال، (٢٠٠٩م)، لغة القانون، مجلة جامعة الانبار للغات والآداب، ص٤١–٤٢.

(٣) محمد، محسن عبد القادر، (٢٠١٦م)، الثقافة القانونية ودورها في المجتمع، مجلة جامعة تكريت للحقوق، ص٧٣.

٣-١-١ سهولة الوصول للقانون في المملكة العربية السعودية

مما يؤكد عملية تطور الأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية، وضوح الجهات الرئيسية التي تكون السلطة التنظيمية في المملكة، متمثلة في مجلس الوزراء، ومجلس الشورى، مما يضمن الالتزام بسيادة النظام والحقوق الواردة في الأنظمة المختلفة.

إن السلطة التنظيمية هي الجهة التي يكون لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة، التي تحكم تصرفات الأفراد داخل الدولة، فما هو مفهوم السلطة التنظيمية في المملكة؟ أوردت الأنظمة الأساسية في المملكة مصطلح (السلطة التنظيمية) للدلالة على (السلطة التشريعية)، وهو المصطلح الذي تنفرد به أو استخدام هذا المصطلح تنفرد به المملكة، وقد نص النظام الأساسي للحكم في المادة (٦٧) على أن تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية، وتمارس اختصاصاتها وفقًا لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى، والسلطة التنظيمية التي منحها النظام الأساسي للحكم الاختصاص في سن الأنظمة تتمثل في مجلس الوزراء ومجلس الشورى من واقع أنهما شريكان في هذه السلطة.

٣-١-١-١ مجلس الوزراء

إذا انتقلنا للحديث عن مجلس الوزراء باعتباره أحد ركني السلطة التنظيمية، فإنه بحسب نظامه فإن الهيئة النظامية يرأسها الملك، وعهد النظام الأساسي للحكم ونظام المجلس، بعدد من الاختصاصات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية والمالية. فبحسب هذه النصوص فإن مجلس الوزراء يملك السلطة التنفيذية، وكون مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية فهذا هو المعمول به في سائر الدول الأخرى، ولكن ما يتميز به في المملكة هو اشتراكه مع مجلس الشورى في السلطة التنظيمية، وهو المرجع أيضًا للشؤون المالية والإدارية لسائر الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، وهو الذي يرسم السياسات الداخلية، والخارجية، والمالية، والاقتصادية، والتعليمية، والدفاعية، وجميع الشؤون العامة للدولة، ويشرف على تنفيذها؛ ليشترك مجلس الوزراء مع مجلس الشورى في دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات والامتيازات، واقتراح ما يراه في شأنها، وتفسير الأنظمة، ودراسة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنظر في قرارات مجلس الشورى.[١]

---

(١) الرويس، خالد، والريس، رزق، (٢٠١٥م)، المدخل لدراسة العلوم القانونية، مكتبة الشقري، ص٩٣-٩٤.

وقد حددت المادة (١٩) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بموجب الأمر الملكي رقم أ/١٣ وتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ اختصاصاته بصورة إجمالية فيما يتعلق بالشؤون التنظيمية والتنفيذية والمالية، فنصت على أنه مع مراعاة ما ورد في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى، يرسم مجلس الوزراء السياسة الداخلية، والخارجية، والمالية، والاقتصادية، والتعليمية، والدفاعية، وجميع الشؤون العامة للدولة، ويشرف على تنفيذها، وينظر في قرارات مجلس الشورى، وله السلطة التنفيذية، وهو المرجع للشؤون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى. وانطلاقًا من الأحكام الواردة في هذه المادة، جاءت المواد التي تليها في نظام المجلس، لتحدد تلك الاختصاصات بشكل مفصل ودقيق، بداية بالشؤون التنظيمية، ومرورًا بالشؤون التنفيذية، وانتهاءً بالشؤون المالية. وفيما يتعلق بالناحية التنظيمية، نصت المادة (٢٠) على أنه، مع مراعاة ما ورد في نظام مجلس الشورى الصادر بموجب الأمر الملكي رقم أ/٩١ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢، تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتُعدل بموجب مراسيم ملكية، بعد دراستها من مجلس الوزراء. كما قضت المادة (٢١) بأن يدرس مجلس الوزراء مشروعات الأنظمة واللوائح المعروضة عليه، ويصوت عليها مادة مادة، ثم يصوت عليها بالجملة، وذلك حسب الإجراءات المرسومة في النظام الداخلي للمجلس. ولقد أجازت المادة (٢٢) لكل وزير الحق في أن يقترح مشروع نظام أو لائحة تتعلق بأعمال وزارته. كما يحق لكل عضو من أعضاء مجلس الوزراء أن يقترح ما يرى فيه مصلحة من بحثه في المجلس، بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء.

٣-١-١-٢ مجلس الشورى

مجلس الشورى هو الركن الآخر من أركان السلطة التنظيمية في المملكة، فقد نصت المادة (٦٨) من النظام الأساسي للحكم على أن يُنشأ مجلس الشورى، ويبين نظامه طريقة تكوينه وكيفية ممارسته لاختصاصاته، واختيار أعضائه. ويمارس المجلس اختصاصاته على وفق نظامه المبني على النظام الأساسي للحكم، وذلك من خلال دراسة مشروعات الأنظمة واللوائح المحالة إليه من رئيس مجلس الوزراء وإبداء رأيه فيها، وإدخال ما يراه من تعديل، كما له أن يقرر مدى ملاءمة إصدار النظام من عدمه، وكذلك له تفسير الأنظمة على وفق المادة (١٥) التي نصت على أن يبدي المجلس الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء. وقد نصت المادة (١٨) أيضًا على أن تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات وغيرها بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى، كما خولت المادة (٢٣) من النظام المجلس حق التقدم باقتراح مشروع نظام أو تعديل لنظام نافذ.

٣-١-١-٣ العلاقة بين السلطة التنظيمية والتنفيذية

تجمع السلطة التنظيمية والسلطة التنفيذية، علاقة وثيقة تربطهما مع بعضهما البعض، إذ هناك تعاون كبير بينهم وفقًا لما نصت عليه المادة (٤٤)، من أن تتعاون السلطات في أداء وظائفها. ومن صور التعاون بين السلطات في المملكة، تولي السلطة التنفيذية ممارسة بعض الاختصاصات التنظيمية، بما في ذلك ممارسة بعض جوانب أو مراحل عملية دراسة مشروعات الأنظمة، وكذلك اقتراحها، بحيث يشترك مجلس الوزراء مع مجلس الشورى في دراسة الأنظمة واللوائح والاتفاقيات والمعاهدات والامتيازات.[١] ويُعد هذا الاشتراك تداخلاً وتعاونًا بين السلطتين، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على مستوى الأنظمة، ويمكن إيضاح هذا التعاون من خلال صورتين:

الأولى هي تولي مجلس الوزراء دراسة مشروعات الأنظمة التي تُرفع من الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، أو المقترحة من أحد الوزراء واختصاصه في ذلك مزدوج، حيث يمر بمرحلتين: المرحلة الأولى، هي التي يمارس مجلس الوزراء فيها سلطاته بوصفه سلطة تنفيذية، وهذه تكون قبل إحالة مشروع النظام إلى مجلس الشورى، إذ يُدرس في مجلس الوزراء لتهيئة مشروع النظام، بما يمثل وجهة نظر مجلس الوزراء. المرحلة الثانية، هي التي تأتي بعد دراسة مشروع النظام من مجلس الشورى، وصدور قرار منه بالموافقة على المشروع، سواء كان ذلك بالصيغة التي وردت إليه من مجلس الوزراء، أو بصيغة أدخل عليها تعديلات. ويتولى مجلس الوزراء بوصفه مشاركاً في السلطة التنظيمية دراسة هذا المشروع، أي أنه في المرحلة التي تلي دراسة المشروع في مجلس الشورى، يدرس مجلس الوزراء المشروع بصفته شريكًا في السلطة التنظيمية وليس بصفته السلطة التنفيذية، وفي حالة إجراء مجلس الشورى تعديلات على المشروع الذي أعده مجلس الوزراء بوصفه السلطة التنفيذية، فقد يؤيد مجلس الوزراء ما رآه مجلس الشورى، وقد يبقى على رأيه السابق، أو قد يرى رأيًا آخر. وفي هذه الحالة، أي في حال تباين وجهة نظري المجلسين، يُعمل حكم المادة (١٧) من نظام مجلس الشورى الخاصة بحالات تباين وجهات النظر بين المجلسين.

الصورة الثانية التي تجسد التعاون بين السلطات، هي اختصاص مجلس الوزراء بإصدار الأنظمة حال إجازة أعضاء مجلس الشورى، إذ يختص مجلس الوزراء في الأوقات العادية بإصدار الأنظمة في شأن بعض الأمور العاجلة وذلك أثناء الإجازة السنوية لأعضاء مجلس الشورى، إذ يتمتع الأعضاء

---

(١) القحطاني، محمد حسن، (٢٠١٧م)، النظام الدستوري للملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، ص٢٠٧-٢٠٩.

بإجازة اعتيادية قدرها ٤٥ يوماً، على أن يُحال ذلك إلى مجلس الشورى لإبداء الرأي فيه بعد انتهاء إجازة أعضائه، وهذا الحكم يعالج الأمور المستعجلة التي تستوجب اتخاذ إجراء في شأنها، وتتخذ جميع الإجراءات القانونية باستثناء العرض على مجلس الشورى، وذلك هو التفويض التنظيمي، وهو معمول به في أغلب الدول، إذ تُجيز دساتير كثير من الدول أن يقوم البرلمان بتفويض الحكومة باتخاذ قرارات لها قوة النظام في مسائل تكون هي أصلاً داخلة في الاختصاص التنظيمي للبرلمان، على أن تعرض تلك القرارات على البرلمان لاحقًا.(١)

٣-٢ الصياغة الموضوعية للقانون حق من حقوق الإنسان

عملية تطور الأنظمة القانونية للسلطات تتيح فرصة مثالية للتوفيق بين قواعد ومبادئ النظام المشتركة ودمجها في جسم واحد متسق يسهل الوصول إليه. علاقة عملية تطور الأنظمة القانونية بسهولة الوصول يسهل بيانها، إذ إن الأنظمة توفر للمستخدمين نصاً واحداً، واضحاً، ومتفقًا عليه. وتلك الخصائص هي كما يلي:

الخاصية الأولى: أحادية النص

في الأنظمة المجمعة، يصح أن يوجد النظام، أو على الأقل أغلبه، في مجلد واحد وليس عدة صكوك قانونية، ويؤيد قليلون فكرة أن استخدام النظام المجمع أقل قابلية للإدارة من التصدي لعدد من النصوص القانونية، خاصة في الأنظمة العامة والتي فيها، كما أسلفنا، يتكون جزء كبير من النظام، بخلاف النظام التشريعي، من قواعد تم استنباطها من قرارات قضائية.(٢) إن أحد الجوانب شديدة الإشكالية في النظام غير المدون، هو وجود عدد كبير من الأنظمة الفرعية المتناثرة بجانب النظام الأساسي. ولأن المجموعتين من القواعد، الخاصتين بمجال ما، ليستا منشورتين معًا في مكان واحد، فإنهما تصبحان أكثر استعصاءً على التعامل، حتى بالنسبة للمختصين المتمرسين. بفضل مبادرات النشر الخاصة، أصبح بالإمكان تتبعها، وذلك بالرغم من أن النصوص كبيرة العدد وغير متجانسة. وبشكل عام، فإن من ينقصهم

---

(١) شلهوب، عبد الرحمن عبد العزيز، (٢٠١٢م)، النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية بين الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، الطبعة الثالثة، مكتبة الشقري، ص١٢٥.

(٢) رشوان، حسين عبد الحميد، (٢٠٠٣م)، القانون والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص٢٥-٢٩.

التدريب أو حتى أولئك الأكثر خبرة، فإن إيجاد أو تتبع قرار قضائي– أو صك تنظيمي متعلق بقضيتهم – يتحول إلى أمر صعب للغاية.(١)

الخاصية الثانية: وضوح النص

من المفهوم أن العلم بالنظام لا يمكن أن تتحقق بمجرد الوصول المادي إلى النصوص القانونية. ولكي يسهل الوصول إلى النظام، ينبغي أن تقدم المعايير القانونية عدداً من الخصائص، مثل الوضوح والاتساق والتماسك، بما يجعلها أكثر وضوحاً وفهماً. النظام يعني بدقة وضوح الشكل العام والبساطة في الأسلوب واللغة. هذه الملامح المميزة هي التي تجعل النظام أداة أكثر وضوحاً للفرد، إذ يجب طرح نصوص النظام بترتيب منطقي كاشف، والعناصر التي لا تناسب هذا النمط تترك ليتم التعامل معها في نظام أساسي أو فرعي منفصل. وليس للنظام جداول زمنية، ومواده بسيطة وقصيرة في هيكلها، إذ الجمل قصيرة وبسيطة، وتستخدم تراكيب عادية، وتعطي الكلمات بمعناها المعتاد، كما تندر الإشارات إلى نصوص خارجية.(٢)

علاوة على ذلك، إن عملية صياغة النظام تتضمن جمع كل الأنظمة الموجودة في مجال ما، وذلك بهدف إعادة ترتيبها بطريقة منهجية؛ فإن عملية جمع الأنظمة هذه تؤدي إلى عدم اتساق في الجوهر، والمصطلحات يسهل التقاطها ومن ثم تؤدي إلى إزالتها. في هذا الصدد، فإن عملية تطور الأنظمة القانونية تؤدي إلى تعزيز إمكانية الوصول، وكذلك الاتساق واليقين في القانون.(٣)

بشأن نقطة الوضوح، فقد جادل البعض بأن إمكانية الوصول إلى النظام، لا تعني بالضرورة تمكن الفرد العادي من أن يفهم النظام بنفسه، ومعلوم أن النظام تفسره المحاكم، فلا يمكنهم أن يحيطوا خبراً بماهية النظام الفعلية. هذا الانتقاد يغفل عن حقيقة معنى المعايير القانونية في الممارسة، إذ إنها لا تعني أن الأفراد سيمكنهم تجنب مشورة وإرشاد المحامي، وإنما يعني أنه سيساعدهم بشكل كبير على تحديد وفهم حقوقهم والعلاجات المتاحة في سياق قانوني معين. في هذا الصدد، تسمح عملية تطور الأنظمة القانونية بدرجة أكبر من الوعي القانوني للعامة على نطاق واسع. فلم يعد النظام قابلًا للإخفاء، إذ إنه يتاح للعامة عبر عجلة النظام، ويصنع داخل المجتمع حياته الخاصة التي تحدث قدراً من الفضول. من

---

(١) محمد، محسن عبد القادر، (٢٠١٦م)، الثقافة القانونية ودورها في المجتمع، مجلة جامعة تكريت للحقوق، ص١١٧.

(٢) القيسي، رياض، (٢٠٠٢م)، علم أصول القانون، بغداد، بيت الحكمة، ص٨١–٨٢.

(٣) المرجع السابق، ص137.

وجهة نظر فنية، فإنه يمكن تطبيق عدد من أساليب الصياغة، مثل استخدام الهوامش الجانبية والمراجع المتبادلة في صنع الأنظمة، بنية تيسير فهم المستخدم لمحتوى النصوص القانونية ومعناها.

الخاصية الثالثة: الاتفاق على النص

تعني هذه الخاصية أن الأنظمة التي تفرضها السلطة التنظيمية، تعطي الجميع نصاً متفقًا عليه نقطة بداية تعمل ككلمة رسمية وسلطوية للدولة في مجال ما من النظام. وفي هذا الصدد، لا ينبغي للفرد أن يخلط المصدر الأساسي، الذي هو ما يعبر عنه النظام، بتعليقات الفقهاء عليه الموجودة في كتاب شامل، أو معالجة في المجال المعني، إذ أن تلك الأعمال البحثية تقدم مادة كافية ومناسبة بشأن المبادئ العامة والتحليل المنهجي للسلطات.(١) ولكن، بالرغم من أن الكتابات الأكاديمية يمكن أن تشكل خطوة أولى نحو عملية تطور الأنظمة القانونية، فإنها لا تعد في حد ذاتها سلطوية، إذ تنقصها المشروعية السياسية. ولذلك، لا يمكن اعتبارها، من الناحية الدستورية بدائل للقوانين.(٢)

٣-٢-١ الصياغة الموضوعية للأنظمة في المملكة العربية السعودية

في البداية، من الضروري الإشارة، ولو بشكل موجز، إلى الأنظمة التي تصدر بأمر ملكي، إذ إن الأصل في المملكة أن تصدر الأنظمة بمراسيم ملكية بعد دراستها من السلطة التنظيمية، إلا أنه، استثناءً من ذلك، توجد أنظمة صدرت بأوامر ملكية، ويتجسد ذلك تحديداً في الأنظمة الأساسية. والمقصود بالأنظمة الأساسية ما تقابل ما يعرف، في الدول الأخرى، بالنظام الأساسي، أو الدستور، أو الأنظمة الأساسية. وهي، كما ذكرنا، حصرت في المملكة في النظام الأساسي للحكم، ونظام هيئة البيعة، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق، ونظام مجلس الوزراء.(٣) ونظراً إلى أن الدساتير، من حيث الأصل، تصدر بإجراءات غير اعتيادية؛ فقد صدرت، تبعًا لذلك، الأنظمة الأساسية في المملكة بأوامر ملكية، استثناءً من إجراءاتهم، الإجراءات الاعتيادية لصدور الأنظمة العادية. وتبعًا لذلك، فإنه ليس هناك إجراءات أو مراحل محددة تمر بها عملية إصدار هذه الأنظمة، بل إن هناك تفاوتًا في المراحل والإجراءات التي صدرت بها الأنظمة الأساسية في المملكة، فمثلاً الإجراءات التي مر بها صدور النظام

---

(١) سليم، عصام أنور، (٢٠١٩م)، نظرية الحق، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص٥١-٥٢.

(٢) إلزامي، مصطفى، والبكري، عبد الباقي، (٢٠١٢م)، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، بيروت، مكتبة السنهوري، ص١١١-١١٣.

(٣) أرزقي، محمد نسيب وآخرون، (٢٠١١م)، القانون الدستوري السعودي: دراسة قانونية تطبيقية، مكتبة القانون والاقتصاد، ص٤٤-٤٧.

الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى، تختلف في مراحلها وفي إجراءاتها عما صدر بخصوص (نظام هيئة البيعة).[١]

مراحل إصدار الأنظمة العادية، ليس هناك مراحل محددة متفق عليها، ولكن هناك اختلافات بين المختصين فيما يتعلق بتقسيمها، أو وصف المراحل التي تمر بها دراسة الأنظمة في المملكة، بدايةً بالاقتراح وانتهاءً بالنشر.[٢] ولكن يمكن القول إجمالاً: إنها تمر بثلاث مراحل، مرحلة الاقتراح، ثم مرحلة الدراسة، وأخيراً مرحلة التصديق والنشر، وربما يضاف في بعض التصنيفات مرحلة التنفيذ. ومن أجل التركيز على الموضوع محل الدراسة، سيقتصر الحديث فقط على مرحلة الاقتراح.

٣-٢-١-١ مرحلة الاقتراح

المقصود بمرحلة الاقتراح هو مجرد التقدم بمشروع النظام، الذي يُرغب في إصداره. وفي هذه المرحلة تتم عملية ولادة النظام، وهي مرحلة مهمة في عملية إصدار الأنظمة في المملكة، وتتم عملية اقتراح مشروعات الأنظمة في المملكة بأحد طريقين: الأول عن طريق مجلس الوزراء، والثاني أن تأتي باقتراح أو مبادرة من مجلس الشورى.

بالنسبة للاقتراح الذي يتم عن طريق مجلس الوزراء وعن طريق الوزارات، فيأتي تفعيلاً أو استنادا إلى نص المادة (٢٢) من نظام مجلس الوزراء، التي قضت بأن لكل وزير الحق بأن يقترح مشروع نظام، أو لائحة يتعلق بأعمال وزارته، كما يحق لكل عضو من أعضاء مجلس الوزراء أن يقترح ما يرى مصلحة من بحثه في المجلس، بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، وعليه فإن هذه المادة تعطي لكل وزير، الحق في اقتراح مشروع نظام يتعلق بأعمال وزارته، وذلك بمقتضى مسؤوليته عن تلك الأعمال، إذ عليه أن يسعى في كل ما يسهم في تطوير أعمال وزارته وحسن تنظيمها وأدائها. ويبدأ عادة اقتراح مشروع النظام الجديد، أو مشروع تعديل النظام النافذ من الوزارة التي تقع تحت مسؤولية الوزير مقدم الاقتراح، وذلك لأن الوزارة، بحكم ممارستها لعملها، تتلمس حاجات المجتمع، وما يطرأ على تلك الحاجات من متغيرات، وما يمر به المجتمع من ظواهر. فالنظام ما هو إلا انعكاس لتلك

---

(١) البديرات، محمد أحمد، (٢٠١٧م)، المدخل لدراسة القانون: دراسة خاصة في الأنظمة والحقوق في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مكتبة المتنبي، ص١٤٧-١٤٨.

(٢) المرزوقي، محمد عبد الله، (٢٠١٨م)، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة، ص٩٩-١٠٠.

الحاجات. وقد يكون مشروع النظام بمبادرة أو مبنيًا على مبادرة خالصة للوزارة.[١] وقد يكون أيضًا بناء على ما يقدم للوزارة من مقترحات أخرى، ومن ذلك ما قد يقدم من مؤسسات المجتمع المدني، إذ إن هناك حالات سبق أن صدرت من بعض الأنظمة والتي كانت في أساسها مقترحاً مقدماً من بعض مؤسسات المجتمع المدني. نذكر من ذلك، (نظام الحماية من الإيذاء)، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥٢) بتاريخ ١٤٣٤/١١/١٥هـ، الذي كان في الأساس مقترحاً من عدة جهات، أهمها مؤسسة الملك خالد الخيرية التي قدمته لوزارة الشؤون الاجتماعية آنذاك، ومن ثم رفعته الوزارة، وتبنته الوزارة واستُقبلت فيه الإجراءات اللازمة إلى أن صدر النظام. وكذلك أيضاً (نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب)، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤١) بتاريخ ١٤٣٩/٤/١٦هـ، الذي يوضح حقوق المصابين وواجباتهم والذي أيضاً كان في الأساس مقترحاً من عدة جهات، أهمها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.[٢]

إن اقتراح الأنظمة أيضاً أو تعديلاتها لا يقتصر على أعضاء المجلس، وإنما يمكن أيضاً أن يتم من رؤساء الهيئات، والمؤسسات، والمصالح العامة، ورؤساء الأجهزة الحكومية المستقلة، متى ما كان المقترح في حدود مسؤوليات ذلك الجهاز.[٣] وبمقتضى الإجراءات المتبعة في اقتراح مشروعات الأنظمة وتعديلاتها، فإن الاقتراح لا يعرض مباشرة على مجلس الوزراء، وإنما يأخذ طريقه المقرر ابتداءً برفعه إلى رئيس مجلس الوزراء، ثم يتم توجيهه إلى أمانة المجلس، ويُحال إلى اللجنة العامة للنظر في المشروع. ولعل المرجع في تحديد الإجراءات في إعداد الأنظمة هو قرار مجلس الوزراء رقم (٧١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٣٠ه الذي حدد الضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح، وما في حكمها. وتضمنت الضوابط أنه على الجهة عند رفع مقترح إلى رئيس مجلس الوزراء التأكد من توافقه مع الرؤى والخطط والإستراتيجيات المعتمدة. وإنه إذا كان المقترح يتضمن فكرة جديدة لمشروع نظام، فإن على هذه الجهة، قبل البدء في إعداد النظام وصياغته، أن ترفع ابتداءً تصوراً متكاملا عنه إلى مجلس الوزراء، بما في ذلك توضيح أهدافه والفئة المستهدفة من تطبيقه، ومدى الحاجة إليه، وذلك لعرضه على مجلس الشؤون السياسية والأمنية، أو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بحسب

---

(١) المرجع السابق، ص169-174.

(٢) سليمان، أشرف إبراهيم، (٢٠١٥م)، مبادئ القانون الدستوري دراسة موجزة عن القانون الدستوري والنظم السياسية، المركز القومي للإصدارات القانونية، ص٢٤-٢٦.

(٣) أرزقي، محمد نسيب وآخرون، (٢٠١١م)، القانون الدستوري السعودي: دراسة قانونية تطبيقية، مكتبة القانون والاقتصاد، ص٦٦-٦٨.

الاختصاص، لأخذ التوجيه اللازم. ومن ثم إعادته إلى الجهة، في حال الموافقة على التصور، لاستكمال ما يلزم لإعداد مشروع النظام وفقًا للضوابط.(١)

أما إذا كان المقترح في شكل تعديل نظام قائم، فتقوم اللجنة العامة بإحالته ابتداءً إلى هيئة الخبراء للتحقق من استيفاء الضوابط الواردة في قرار مجلس الوزراء، الذي أشرنا في القرار إليه الذي صدر عام ١٤٣٨هـ الذي نص على المتطلبات التي لابد أن تستوفيها الجهة في كل مشروع نظام. ويُحال في هذه المرحلة للهيئة للتحقق من استيفاء الضوابط، فإذا رأت الهيئة أن الجهة استوفت هذه الضوابط، فتعيده إلى الأمانة العامة، لتقوم بتعميمه على جميع أعضاء مجلس الوزراء وكذلك رؤساء الأجهزة المستقلة ذات العلاقة بمشروع النظام، لإبداء مرئياتهم ومقترحاتهم حياله، وإحالة المشروع إلى هيئة الخبراء لدراسته في ضوء الملحوظات الواردة في شأنه.(٢)

ولقد استلزمت الضوابط أن تعد الجهة الحكومية عند الرفع لمشروع النظام، مذكرة توضيحية تتضمن بيان السند النظامي لاختصاصها بإصدار الاقتراح المشروع، والهدف منه، والعناصر الرئيسية، والأسباب التي دعتها إلى إعداده، وشرح مواده بشكل واضح، بالإضافة إلى ما يلي:

أولاً، نبذة عن الأنظمة والتجارب الدولية التي استفيد منها عند إعداده، وأهم النصوص النظامية الواردة في تلك الأنظمة.

ثانيًا، بيان الآثار المالية والاقتصادية والوظيفية المتوقعة التي قد تنتج من تطبيقه بشكل محدد، بما في ذلك ما يقع منها على منشأة القطاع العام، والقطاع الخاص، بالإضافة إلى بيان الآثار الاجتماعية.

ثالثًا، إرفاق جدول يتضمن بيان بالأنظمة والأحكام النظامية الواردة في الأنظمة واللوائح وما في حكمها والأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء، والأوامر السامية التي سيترتب على صدور المقترح إلغاؤها أو تعديلها، وما يقابلها من أحكام مقترحة مع ذكر أسباب ذلك.

---

(١) القيسي، حنان محمد، (٢٠١٥م)، النظرية العامة في القانون الدستوري، المركز القومي للإصدارات القانونية، ص١٥-١٧.

(٢) سليمان، أشرف إبراهيم، (٢٠١٥م)، مبادئ القانون الدستوري دراسة موجزة عن القانون الدستوري والنظم السياسية، المركز القومي للإصدارات القانونية، ص١٩.

رابعًا، الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها ذات العلاقة المباشرة بمقترح المشروع أو التعديل، وما تضمنته من التزامات على المملكة.(١)

إضافة إلى أنه يتعين على الجهة عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروع نظام أو تعديل نظام نافذ، أن تنشره في موقعها على شبكة الإنترنت، بما يُمكن الجهات والأفراد المعنيين بأحكامه من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم عليه، وكذلك نشر ملخص لأهم ما تضمنه هذه المرئيات والملحوظات.

٣-٢-١-٢ دور هيئة الخبراء

في البداية، تجب الإشارة إلى أن أول دور لهيئة الخبراء يكون، كما أسلفنا، في دراسة مشاريع الأنظمة عند مرحلة الاقتراح، أي عندما ترفعه الهيئة في شكل تصور لفكرة مشروع النظام، فتدرس الهيئة المشروع مع الجهات الأخرى، وتقرر أو تعد التوصيات في مدى مناسبة الفكرة بأن تكون أساساً لإعداد مشروع النظام. وفي هذه الحالة، إذا رأت الهيئة مع الجهات الأخرى مناسبة التصور، يُعاد، كما ذكرنا، لعرضه على أي من المجلسين، سواء مجلس الشؤون السياسية والأمنية، أو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.(٢) الدور الثاني لهيئة الخبراء يأتي عند ورود مشروع تعديل النظام أو مشروع النظام الذي يتضمن فكرة جديدة، تقوم الهيئة ابتداءً بالمرحلة الثانية، للتأكد من استيفاء الجهة للضوابط التي أشرنا إليها، وفي حال الاستيفاء تقوم الهيئة بالبدء في إجراء دراسة المشروع من الناحية الفنية والنظامية. أما في حال عدم استفائها، فيعاد إلى الجهة الحكومية لاستيفاء تلك الضوابط.

تقوم الهيئة بدراسة مشروع النظام، في ضوء ما يرد عليه من ملحوظات من الجهات، ويتم ذلك بمشاركة المؤثرين في الجهات ذات العلاقة بمحتويات مشروع النظام. ويدرس المشروع بالتفصيل وتعاد صياغته في ضوء ذلك. ويحال المشروع، عند وروده إلى الهيئة، لأحد المستشارين ليرأس اللجنة المشكّلة من الجهات المعنية لدراسة المشروع، ويتولى عرضه بعد انتهاء اللجنة على الهيئة العامة للخبراء والمستشارين في الهيئة، ودراسة مواده مادة مادة، وأخذ التوجه بشكل عام. وعند الانتهاء من دراسة مشروع النظام، يتم إعداد محضر يوقعه مناديب الجهات المشاركة في الدراسة، ومن ثم تحيل الهيئة

---

(١) البديرات، محمد أحمد، (٢٠١٧م)، المدخل لدراسة القانون: دراسة خاصة في الأنظمة والحقوق في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مكتبة المتنبي، ص١٢٩-١٣٣.

(٢) أبو السعود، رمضان، (٢٠٠٥م)، النظرية العامة للحق، الإسكندرية، دار الجامعة الجديد، ص٦٢-٦٣.

المشروع مع المحضر إلى اللجنة العامة، والتي إما أن توصي بالموافقة على المشروع، بحسب ما رأته اللجنة المشكّلة في الهيئة؛ أو تعيده إلى الهيئة، إذا كان مازال هنالك ملاحظات يتطلب الأمر استيفاءها.(١)

قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٣٨هـ نص أيضاً على الأمور التي ينبغي على للهيئة مراعاتها عند دراسة مشروع النظام، وذلك على النحو الآتي:

تجب أولاً دراسته مع الجهات الحكومية ذات العلاقة مع الأخذ في الحسبان ألا يخالف التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية، وأن يراعي الأنظمة النموذجية والاسترشادية، والمدونات العرفية الإقليمية والدولية المتعلقة بموضوعه بما لا يتعارض مع أهدافه. وألا يخالف المبادئ القضائية المستقرة، وبيان الآثار المترتبة على الأوضاع والمراكز القانونية القائمة وبيان الأحكام الانتقالية التي تضمنها (إن وجدت)، وبيان الأحكام ذات الصلة بموضوعه الواردة في الاتفاقيات الدولية النافذة في المملكة، وما إذا كانت نصوص المشروع قد استوفتها، وأخيراً صياغته بصورة نهائية وفقًا للأصول المتعارف عليها، مع الإشارة إلى أن دور الهيئة في دراسة مشروع النظام يقتصر، من حيث الأصل، على الجوانب النظامية ذات الصلة.(٢) أما فيما يتعلق بجوانب الملاءمة والجوانب الفنية التي تكون من اختصاص الجهات الأخرى، فيكون تغطية هذه الجوانب من خلال ممثلي الجهات المعنية للدراسة التي تتم في الهيئة. وأيضاً تجدر الإشارة إلى أن الهيئة، وفقًا للضوابط، ووفقًا للقواعد التي تعمل بها الهيئة فيما يتعلق بدراستها لمشاريع الأنظمة، قد تُشرك أو تطلب من بعض الهيئات المهنية أو منظمات المجتمع المدني الأخرى التي يكون لها اختصاص في مجال مشروع النظام، المشاركة في الدراسة.(٣) كما أن للهيئة أن تقوم، عند الحاجة، بالاستعانة بجهات أكاديمية وخبراء مختصين وبيوت خبرة، لاستطلاع مرئياتهم حيال مشروعات الأنظمة، وهذا أيضاً مما خوله قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٣٨هـ للهيئة، إذ نص على أن (للهيئة الاستعانة بالمتخصصين والخبراء من داخل المملكة وخارجها بشكل غير متفرغ، وأن تعقد ما يلزم من ندوات وجلسات عمل إذا تطلبت دراسة مقترح مشروع النظام ذلك).

---

(١) الرويس، خالد، والريس، رزق، (٢٠١٥م)، المدخل لدراسة العلوم القانونية، مكتبة الشقري، ص٧٨.

(٢) أرزقي، محمد نسيب وآخرون، (٢٠١١م)، القانون الدستوري السعودي: دراسة قانونية تطبيقية، مكتبة القانون والاقتصاد، ص٥٥-٦١.

(٣) شلهوب، عبد الرحمن عبد العزيز، (٢٠١٢م)، النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية بين الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، الطبعة الثالثة، مكتبة الشقري، ص٤٠-٤٤.

تتولى إدارة المراجعة القانونية في الهيئة مراجعة مشروع النظام بعد انتهاء المستشار من إهداء مسودة المشروع النهائية مع الجهات للتأكد من سلامة أحكام المشروع من الناحية النظامية وانسجامها، والتأكد من انسجامه بشكل عام مع الأنظمة ذات العلاقة. مع الإشارة أيضاً إلى أن دراسة الهيئة لا تقتصر فقط على النواحي النظامية، وإنما تشمل ما يتعلق بالنواحي اللغوية والصياغية، إذ تتولى إدارة متخصصة في الهيئة التأكد من سلامة المشروع من ناحية دقة الصياغة، ووضوح دلالة المواد وسلامتها من العيوب الصياغية.(١)

بعد انتهاء الهيئة من دراسة مشروع النظام، تعيده إلى اللجنة العامة للنظر فيه، وقد تعيده اللجنة العامة مرة أخرى للهيئة، إن بدا لها بعض الملاحظات المطلوب استيفاؤها، أو في حال البت في تباين وجهات النظر للجهات الحكومية، وتحيل اللجنة العامة إلى أحد المجلسين المتخصصين، فهذا بالنسبة للأنظمة التي تكون ذات علاقة باختصاص مجلس الشؤون السياسية والأمنية، أو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، فإنها تحال ابتداءً أو بعد دراسة المشروع في هيئة الخبراء إلى أي من المجلسين، بما يدخل في اختصاص أي منهما لإبداء مرئياته، ودراسته من الناحية الفنية المتعلقة باختصاص ذلك المجلس.(٢)

بعد انتهاء المشروع يعرض على مجلس الوزراء، تمهيداً لإحالته في حال موافقة المجلس إلى مجلس الشورى عن طريق الديوان الملكي. وهذا الطريق وهو اقتراح مشروع النظام عن طريق مجلس الوزراء هو الذي يغلب العمل به، أو ربما تكون أغلب الأنظمة التي صدرت في المملكة من خلال هذا المسار أو هذا الطريق.(٣) الطريق الثاني هو الاقتراح عن طريق مجلس الشورى، إذ إنه بموجب المادة (٢٣)، فإن لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، ومن ثم يقوم رئيس مجلس الشورى برفع ما يقرره المجلس للملك. وبموجب هذا النص، فقد أعطي للمجلس مساحة مهمة في ميدان العمل التنظيمي، إذ يكون له حق المبادرة بقرار منح اقتراح مشروع نظام جديد، أو نظام تعديل نظام نافذ.(٤) وإذا وافق المجلس على اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ، وتمت مناقشته وإقراره فإن رئيس المجلس يقوم برفعه إلى الملك، للنظر في إحالته إلى

(١) بالطو، أحمد صلاح الدين، والمطيري، سطام عيد، (2021م)، النظام الدستوري السعودي: دراسة تحليلية، مكتبة دار حافظ، ص131.

(٢) المرزوقي، محمد عبد الله، (٢٠١٨م)، الزاد المقنع في المصطلحات الدستورية ومن منظور الفقه الإسلامي، مكتبة التوبة، ص٥٩-٦٢.

(٣) الشيخلي، عبد القادر، (٢٠١٧م)، المبادئ العامة للأنظمة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، الرياض، مكتبة التوبة، ص١٦-٢١.

(٤) بالطو، أحمد صلاح الدين، والمطيري، سطام عيد، (2021م)، النظام الدستوري السعودي: دراسة تحليلية، مكتبة دار حافظ، ص171-172.

مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات في شأنه. عند مرور مشروع النظام المقترح عن طريق مجلس الشورى إلى مجلس الوزراء، تقوم اللجنة العامة بإحالة المشروع إلى الجهة الحكومية، ومن ثم يسري عليه ما نص عليه قرار مجلس الوزراء، من حيث أن تُعِد الجهة مذكرة إيضاحية على وفق الضوابط المشار اليه في ذلك القرار وترفع عنه خلال مدة لا تتجاوز ١٢٠ يوماً.(١)

٣-٣ تطبيقات عملية

من الملاحظ أنه في السنوات القليلة الماضية، اتخذت المملكة العربية السعودية خطوات جادة نحو تطوير بيئتها التشريعية. وتشمل هذه الخطوات اعتماد قوانين جديدة وإصلاح القوانين القائمة. وتهدف إلى الحفاظ على الحقوق، وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مما يعزز التنافسية العالمية للمملكة، بناءً على مراجع إجرائية ومؤسسية موضوعية ومحددة بوضوح.

لقد قامت المملكة العربية السعودية بالإعلان عن نيتها لتقديم أربعة أنظمة رئيسية في إطار إجراءاتها التنموية لتطوير المؤسسات القضائية، وكذلك لتحسين البيئة التنظيمية في المملكة، إذ إن هذه الأنظمة سوف تساعد في التنبؤ بأحكام المحاكم، وزيادة مستوى نزاهة وكفاءة المؤسسات القضائية. وستساهم في زيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة. تتمثل هذه الأنظمة الجديدة في: (نظام الأحوال الشخصية)، و(نظام المعاملات المدنية)، و(نظام العقوبات)، و(نظام الإثبات).

أحد أهم أهداف إصدار هذه الأنظمة، هو (المساهمة في توضيح خطوط المساءلة وضمان اتساق المراجع القانونية بطريقة تحد من التناقضات واسعة النطاق في أحكام المحاكم)، إذ إن التناقضات في أحكام المحاكم أدت إلى عدم وضوح القواعد المنظمة للمنازعات والممارسات، وألحقت الأذى بالعديد من الأفراد والمتقاضين. وبحسب المتوقع، ستعالج هذه الأنظمة الجديدة ظاهرة عدم الوضوح في القواعد التي تحكم المنازعات والممارسات، والتقاضي المطول الذي لا يستند إلى أحكام قانونية راسخة، وغياب إطار قانوني واضح للأفراد والشركات.(٢) بمعنى آخر، إن غياب الأنظمة الواضحة أدى إلى تناقضات في القرارات وانعدام الوضوح في المبادئ التي تحكم الحقائق والممارسات. وقد أدى ذلك إلى تقاض مطول لا يستند بعضه إلى نصوص قانونية. بالإضافة إلى ذلك، أدى عدم وجود إطار قانوني واضح

(١) المرجع السابق، ص210-212.

(٢) بالطو، أحمد صلاح الدين، (٢٠١٩م)، مبادئ دراسة الأنظمة في المملكة العربية السعودية، الشقري، ص٣٣-٣٩.

للقطاع الخاص وقطاع الأعمال إلى الغموض فيما يتعلق بالالتزامات، مما سمح للبعض بالتهرب من مسؤولياتهم. وسوف يتم استعراض كيفية محافظة هذه الأنظمة على حقوق الإنسان، كما يلي:

٣-٣-١ نظام الأحوال الشخصية

أصدرت المملكة (نظام الأحوال الشخصية)، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٣) وتاريخ ٦/٨/١٤٤٣هـ، الذي يتكون من ٢٥٢ مادة تستند إلى تفسيرات الشريعة الإسلامية في تحديد شؤون الأسرة في المملكة، خاصة القضايا المتعلقة بالخطوبة، والزواج، والطلاق، والميراث. وعليه، فإن أي مسألة لا يتناولها النظام تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية.(١)

وللمرة الأولى، يمنح النظام محاكم الأحوال الشخصية سلطة الأمر بإجراء اختبار الحمض النووي لفحص العلاقة الأبوية بين الأب البيولوجي والطفل، إذ يحق للمحكمة أن تأمر بإجراء اختبار الحمض النووي في حالة وجود الشرطين التاليين: ١- أن يكون الطفل من أبوين مجهولين. ٢- أن تقبل المحكمة فارق السن بين الأب البيولوجي والطفل.(٢)

كذلك يُلزم النظام كلا من الشخص المسؤول عن الزواج وطرفي الزواج بتسجيل الزواج.(٣) وبالمثل، يلزم الزوج بتسجيل الطلاق في غضون ١٥ يوماً من يوم طلاقه زوجته.(٤)

أما في مجال حقوق المرأة، فإن النظام يعزز شرط الحد الأدنى لسن الزواج من خلال منع مأذوني الأنكحة من إبرام عقود الزواج التي تشمل أطرافاً تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً.(٥) كما يمنح النظام المرأة الحق في اختيار من تتزوج طالما كان مسلما.(٦) بالإضافة إلى ذلك ، يمنح النظام المرأة بعض الحقوق المالية وحقوق الملكية في الزواج، إذ يشدد القانون بشكل خاص على أن المهر يخص المرأة فقط، ولا يحق للزوج إجبارها على إنفاقه بطريقة معينة.(٧) ويمنح النظام الزوجة الحق في رفض دخول بيت

(١) نظام الأحوال الشخصية، المادة 251.

(٢) نظام الأحوال الشخصية، المادة 70.

(٣) نظام الأحوال الشخصية، المادة 8.

(٤) نظام الأحوال الشخصية، المادة 92.

(٥) نظام الأحوال الشخصية، المادة 9.

(٦) نظام الأحوال الشخصية، المادة 14.

(٧) نظام الأحوال الشخصية، المادة 38.

الزوجية والانتقال إليه حتى تحصل على مهرها.[١] كما يلزم النظام الزوج بتلبية جميع احتياجات زوجته المالية حتى لو كانت غنية أو لديها مواردها المالية الخاصة، إذ يجب على الزوج دفع ثمن طعام زوجته وملبسها ومسكنها واحتياجاتها الأساسية.[٢]

علاوة على ذلك، فإن النظام يوسع حق المرأة فيما يتعلق بحضانة الأطفال، فبناء على النظام الجديد، يمكن للمرأة أن تمارس حضانة أطفالها لمدة أطول مما كانت عليه الحال من قبل. في السابق، كانت للزوجة حق الحضانة على أطفالها الذكور حتى يبلغوا سن السابعة، وعلى الإناث حتى يبلغن التاسعة من العمر. ولكن بموجب النظام الجديد، تنتهي حقوق حضانة الزوجة عندما يبلغ أطفالها الذكور والإناث ١٥ عاماً. ومع ذلك، فإنه بعد بلوغ ١٥ عاماً، يمكن للأطفال اختيار البقاء تحت وصاية والدتهم حتى يبلغوا ١٨ عاماً إذا رغبوا في ذلك.[٣]

٣-٣-٢ نظام الإثبات

أصدرت المملكة العربية السعودية نظام الاثبات، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٤٤٣/٥/٢٦هـ، والذي يتكون من ١٢٩ مادة، تهدف إلى تطوير النظام القضائي والقواعد الإجرائية في الدولة من خلال إزالة التناقضات في المحاكم، مما يضمن حفظ الحقوق وترسيخ مبادئ العدالة وتعزيز الثقة في النظام القضائي. إن إصدار هذا النظام يعكس حرص المملكة على تطوير نظامها القضائي بما يتوافق مع الأساليب والممارسات العالمية، وهذا من شأنه أن يعزز العدالة بشكل فعال ويساهم في ضمان حقوق الأفراد ويحد من النزاعات. بالفعل، إن إصدار النظام يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد بيئة قانونية جاذبة تتيح زيادة الثقة في العقود والالتزامات بشكل عام.[٤]

إن نظام الإثبات يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، لأنه يهدف إلى إيجاد بيئة تشريعية مستقرة ومتطورة تضمن وتواكب تطور التحديات القانونية. بالإضافة إلى ذلك، فإن صياغة القواعد الشاملة تتوافق مع معايير الأنظمة المتعارف عليها عالميا، إذ يعتبر النظام نواة بيئة تشريعية قادرة على جذب الاستثمارات، وتحقيق الأغراض القضائية المنشودة. فكلما كانت قواعد الإثبات أكثر حداثة وتطوراً في

(١) نظام الأحوال الشخصية، المادة 43.

(٢) نظام الأحوال الشخصية، المادة 44-45.

(٣) نظام الأحوال الشخصية، المادة 135.

(٤) منصور، محمد حسين، (٢٠١٠م)، المدخل إلى القانون القاعدة القانونية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص١٣٧-١٣٨.

نظام قانوني معين، زادت احتمالية تعزيز العدالة وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية. وعليه، فإن قواعد الإثبات هي حجر الزاوية في استقرار المعاملات المدنية والتجارية، خاصة مع النمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة العربية السعودية وسعيها نحو تحقيق رؤيتها ٢٠٣٠.

٣-٣-٣ نظام المعاملات المدنية

أصدرت المملكة العربية السعودية نظام المعاملات المدنية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ، والذي يعتبر شاملاً، وينظم جميع أمور الحياة المدنية، إذ إن أهم ما في النظام هو توفير بيئة قانونية للمواطنين والمقيمين في المملكة، وإيجاد بيئة اقتصادية للمستثمرين، بحيث يعرف كل فرد ما له من حقوق وما عليه من واجبات. بمعنى أن النظام سيمكن كل فرد من معرفة حقوقه وواجباته المدنية دون الرجوع للمحكمة.

إن نظام المعاملات المدنية شامل وهام للغاية، ويتماشى مع النهضة والتطور اللذين تشهدهما المملكة على مستوى البيئة التشريعية والاستثمارية، إذ إن النظام يعكس مكانة المملكة العالمية وحرصها على جعل بيئتها القضائية مناسبة لجميع المواطنين والمقيمين فيها. علاوة على ذلك، سيكون لنظام المعاملات المدنية تأثير في الحد من تدفق القضايا إلى المحاكم، وذلك من خلال قيام النظام بتنظيم العلاقة بين الأفراد في تعاملاتهم، وتقليل حالات الخلاف بين الأفراد، وتقليل مدة تسوية المنازعات.

٣-٣-٤ نظام العقوبات

إن من أهم الأنظمة التي تم الإعلان عن قرب صدورها هو (نظام العقوبات) الذي يتوافق بالكامل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إذ يعتبر أول نظام عقوبات مكتوب في المملكة للجرائم التعزيرية، وهي الجرائم التي لم يتم تحديد عقوباتها في الشريعة، إذ يهدف النظام إلى تحديد جميع الأحكام التي تجرم السلوك بوضوح. ومن المتوقع أن يقوم النظام بالتوفيق بين أنظمة العدالة الجنائية السعودية، والمبادئ الأساسية لسيادة القانون، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إن التأكد من تقنين أحكام نظام العقوبات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة التي تجرم السلوك أو تعاقب على السلوك الذي يعتبر إجرامياً، يستلزم تحديد جميع العناصر التي تشكل جريمة وعقوبتها المحتملة بوضوح، حتى يتمكن الشخص العادي من تحديد ما إذا كانت أفعاله ستشكل جريمة جنائية. ففي ظل عدم وجود نظام عقوبات مكتوب، سوف تشتمل الأنظمة على أحكام غامضة وواسعة النطاق يتم

تفسيرها على نطاق واسع، بحيث لا يملك المواطنون والمقيمون والزوار أي وسيلة للوقوف بدقة على أنواع الأفعال التي تشكل جريمة جنائية.(١)

٤. الخاتمة

إن خصائص النظام المتغيرة، والحاجة الملحة لمزيد من الوصول والشفافية في العملية القانونية، وزيادة التدقيق القضائي الذي تحدثه المبادئ الأساسية، كلها تعني، في مجملها، أن عملية تطور الأنظمة القانونية بحاجة إلى تطوير مستمر. من أبرز مميزات السلطة التنظيمية في المملكة أن النظام الذي تصدره لا يكون منصفًا فحسب، بل كذلك يتم تحديثه دومًا، ويسهل لجميع المتأثرين به أن يصلوا إليه، إذ إن ذلك يساهم في تحقيق أحد أهم أهداف الرؤية السعودية ٢٠٣٠ المتمثلة في تحقيق تقدم عربي وإسلامي قائم على التنمية والشفافية، وربط مراكز ثلاث قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا. فالرؤية في نهاية الأمر تقوم على دعائم ثلاث هي: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، وأمة طموحة. تهدف المملكة العربية السعودية إلى تحقيق التطور المستمر لأنظمتها، وذلك لتقوية المجتمع السعودي، وتعزيز المبادئ الإسلامية بقوة.

وعلى الرغم من قيام المملكة بنشر الأحكام القضائية للعديد من المحاكم، إلا أن المراجعة الدقيقة كشفت أنها غير كافية من حيث تلبية احتياجات المجتمع وتوقعاته. وعليه فقد تقرر صياغة الأنظمة الأربعة، واعتماد الممارسات والمعايير القانونية والقضائية الدولية السارية، فيها بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مع مراعاة التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وهذا يؤكد أن عملية تطوير النظام القضائي في المملكة عملية مستمرة، تساهم بشكل مستمر في تأمين حقوق المواطنين والمقيمين ورعاية مصالح جميع الموجودين على أراضي المملكة العربية السعودية.

في المجمل فيما يتعلق ببعض الأمور التي هي تعتبر من أساسيات إصدار الأنظمة، ومن أهمها قضية الاستقرار والديمومة، ووضوح الصياغة، وأيضًا استقرار النهج المعمول به في صياغة الأنظمة وعدم تباينها، ينبغي تجاوز مرحلة قضية الكم إلى الكيف، وهذا من الأشياء التي قامت بها هيئة الخبراء، إذ تم إنشاء مركز الدراسات والبحوث فيها، الذي يساهم بشكل كبير في عملية إعداد الأنظمة. فضلاً على أن الممكنات التي أعطيت للهيئة في قرار مجلس الوزراء عام ١٤٣٨هـ، ما تزال تحتاج إلى تفعيلها بشكل أكبر فيما يتعلق بقضية الاستعانة بالخبرات من الداخل والخارج، وبيوت الخبرة. كل هذه سوف

(١) عبد الرحمن، أحمد شوقي، (٢٠٠٥م)، المدخل للعلوم القانونية: النظرية العامة للقانون، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص١٥٦.

تساهم في الوصول إلى قضية جودة التنظيم، وتحسين أو التركيز على (النوع) بشكل أكبر من التركيز على (الكم).

المراجع

أبو السعود، رمضان، (٢٠٠٥م)، النظرية العامة للحق، الإسكندرية، دار الجامعة الجديد.

أرزقي، محمد نسيب وآخرون، (٢٠١١م)، القانون الدستوري السعودي: دراسة قانونية تطبيقية، مكتبة القانون والاقتصاد.

إلزامي، مصطفى، والبكري، عبد الباقي، (٢٠١٢م)، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، بيروت، مكتبة السنهوري.

بالطو، أحمد صلاح الدين، (٢٠١٩م)، مبادئ دراسة الأنظمة في المملكة العربية السعودية، الشقري.

بالطو، أحمد صلاح الدين، والمطيري، سطام عيد، (٢٠٢١م)، النظام الدستوري السعودي: دراسة تحليلية، مكتبة دار حافظ.

البديرات، محمد أحمد، (٢٠١٧م)، المدخل لدراسة القانون: دراسة خاصة في الأنظمة والحقوق في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مكتبة المتنبي.

رشوان، حسين عبد الحميد، (٢٠٠٣م)، القانون والمجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

رشوان، حسين عبد الحميد، (٢٠١٣م)، القانون والمجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

الرفاعي، أحمد محمد، (٢٠٠٨م)، المدخل للعلوم القانونية: نظرية القانون، مصر، جامعة بنها كلية الحقوق.

الرويس، خالد، والريس، رزق، (٢٠١٥م)، المدخل لدراسة العلوم القانونية، مكتبة الشقري.

سليم، عصام أنور، (٢٠١٩م)، نظرية الحق، الإسكندرية، منشأة المعارف.

سليمان، أشرف إبراهيم، (٢٠١٥م)، مبادئ القانون الدستوري دراسة موجزة عن القانون الدستوري والنظم السياسية، المركز القومي للإصدارات القانونية.

شلهوب، عبد الرحمن عبد العزيز، (٢٠١٢م)، النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية بين الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، الطبعة الثالثة، مكتبة الشقري.

الشيخلي، عبد القادر، (٢٠١٧م)، المبادئ العامة للأنظمة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، الرياض، مكتبة التوبة.

عبد الرحمن، أحمد شوقي، (٢٠٠٥)، المدخل للعلوم القانونية: النظرية العامة للقانون، الإسكندرية، منشأة المعارف.

فوده، عبد الحميد، (٢٠٠٥م)، جوهر القانون بين المثالية والواقعية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

القحطاني، محمد حسن، (٢٠١٧م)، النظام الدستوري للملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة.

القيسي، حنان محمد، (٢٠١٥م)، النظرية العامة في القانون الدستوري، المركز القومي للإصدارات القانونية.

القيسي، رياض، (٢٠٠٢م)، علم أصول القانون، بغداد، بيت الحكمة.

محمد، محسن عبد القادر، (٢٠١٦م)، الثقافة القانونية ودورها في المجتمع، مجلة جامعة تكريت للحقوق.

المرزوقي، محمد عبد الله، (٢٠١٨م)، الزاد المقنع في المصطلحات الدستورية ومن منظور الفقه الإسلامي، مكتبة التوبة.

المرزوقي، محمد عبد الله، (٢٠١٨م)، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، مكتبة التوبة.

المشهداني، محمد إقبال، (٢٠٠٩م)، لغة القانون، مجلة جامعة الانبار للغات والآداب.

منصور، محمد حسين، (٢٠١٠م)، المدخل إلى القانون القاعدة القانونية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.

الناهي، صلاح، وآخرون، (٢٠٠٤م)، القانون في حياتنا، عمان، دار الثقافة.

المراجع بالأحرف اللاتينية

ʾbw ālsʿwd ،rmḍān ،(2005m) ،ālnẓry ةālʿām ةllḥq ،ālʾskndry ،ةdār ālǧāmʿ ةālǧdyd.

ʾrzqy ،mḥmd nsyb wʾḫrwn ،(2011m) ،ālqānwn āldstwry ālsʿwdy: drās ةqānwny ةtṭbyqy ،ةmktb ة ālqānwn wālāqtṣād.

ʾlzāmy ،mṣṭf ،ىwālbkry ،ʿbd ālbāqy ،(2012m) ،ālmdḫl ldrās ةālšryʿ ةālʾslāmy ،ةbyrwt ،mktb ة ālsnhwry.

bālṭwʾ ،ḥmd ṣlāḥ āldyn ،(2019m) ،mbād ئdrās ةālʾnẓm ةfy ālmmlk ةālʿrby ةālsʿwdy ،ةālšqry.

bālṭwʾ ،ḥmd ṣlāḥ āldyn ،wālmṭyry ،sṭām ʿyd ،(2021m) ،ālnẓām āldstwry ālsʿwdy: drās ʾtḥlyly ،ʾ mktb ʾdār ḥāfẓ.

ālbdyrāt ،mḥmdʾ ḥmd ،(2017m) ،ālmdẖl ldrās ʾālqānwn: drās ʾhāṣ ʾfy ālʾnẓm ʾwālḥqwq fy ālmmlk ʾālʿrby ʾālsʿwdy ،ʾālṭbʿ ʾālʾwl ،ىmktb ʾālmtnby.

ršwān ،ḥsyn ʿbd ālḥmyd ،(2003m) ،ālqānwn wālmǧtmʿ ،ālḷskndry ،ʾālmktb ālǧāmʿy ālḥdyṯ.

ršwān ،ḥsyn ʿbd ālḥmyd ،(2013m) ،ālqānwn wālmǧtmʿ ،ālḷskndry ،ʾālmktb ālǧāmʿy ālḥdyṯ.

ālrfāʿyʾ ،ḥmd mḥmd ،(2008m) ،ālmdẖl llʿlwm ālqānwny :ʾnẓry ʾālqānwn ،mṣr ،ǧāmʿ ʾbnhā kly ʾ ālḥqwq.

ālrwys ،ẖāld ،wālrys ،rzq ،(2015m) ،ālmdẖl ldrās ʾālʿlwm ālqānwny ،ʾmktb ʾālšqry.

slym ،ʿṣāmʾ nwr ،(2019m) ،nẓry ʾālḥq ،ālḷskndry ،ʾmnš ʾʾālmʿārf.

slymānʾ ،šrfḷ brāhym ،(2015m) ،mbād ئālqānwn āldstwry drās ʾmwǧz ʾʿn ālqānwn āldstwry wālnẓm ālsyāsy ،ʾālmrkz ālqwmy llṣdārāt ālqānwny.ʾ

šlhwb ،ʿbd ālrḥmn ʿbd ālʿzyz ،(2012m) ،ālnẓām āldstwry fy ālmmlk ʾālʿrby ʾālsʿwdy ʾbyn ālšryʿ ʾ ālḷslāmy ʾwālqānwn ālmqārn ،ālṭbʿ ʾālṯālṯ ،ʾmktb ʾālšqry.

ālšyẖly ،ʿbd ālqādr ،(2017m) ،ālmbād ئālʿām ʾllʾnẓm ʾfy ālmmlk ʾālʿrby ʾālsʿwdy ،ʾālṭbʿ ʾālṯālṯ ،ʾ ālryāḍ ،mktb ʾāltwb.ʾ

ʿbd ālrḥmnʾ ،ḥmd šwqy ،(2005) ،ālmdẖl llʿlwm ālqānwny :ʾālnẓry ʾālʿām ʾllqānwn ،ālḷskndry ،ʾ mnš ʾʾālmʿārf.

fwdh ،ʿbd ālḥmyd ،(2005m) ،ǧwhr ālqānwn byn ālmṯāly ʾwālwāqʿy ،ʾālḷskndry ،ʾdār ālfkr ālǧāmʿy.

ālqḥṭāny ،mḥmd ḥsn ،(2017m) ،ālnẓām āldstwry llmlk ʾālʿrby ʾālsʿwdy ،ʾālṭbʿ ʾālsāds.ʾ

ālqysy ،ḥnān mḥmd ،(2015m) ،ālnẓry ʾālʿām ʾfy ālqānwn āldstwry ،ālmrkz ālqwmy llṣdārāt ālqānwny.ʾ

ālqysy ،ryāḍ ،(2002m) ،ʿlmʾ ṣwl ālqānwn ،bġdād ،byt ālḥkm.ʾ

mḥmd ،mḥsn ʿbd ālqādr ،(2016m) ،ālṯqāf ʾālqānwny ʾwdwrhā fy ālmǧtmʿ ،mǧl ʾǧāmʿ ʾtkryt llḥqwq.

ālmrzwqy ،mḥmd ʿbd āllh ،(2018m) ،ālzād ālmqnʿ fy ālmṣṭlḥāt āldstwry ʾwmn mnẓwr ālfqh ālḷslāmy ،mktb ʾāltwb.ʾ

ālmrzwqy ،mḥmd ʿbd āllh ،(2018m) ،ālslṭ ʾāltnẓymy ʾfy ālmmlk ʾālʿrby ʾālsʿwdy ،ʾmktb ʾāltwb.ʾ

ālmšhdāny ،mḥmdḷ qbāl ،(2009m) ،lġ ʾālqānwn ،mǧl ʾǧāmʿ ʾālānbār llġāt wālٖdāb.

mnṣwr ،mḥmd ḥsyn ،(2010m) ،ālmdẖlị l ىālqānwn ālqāʿd ةālqānwny ،byrwt ،mnšwrāt ālḥlby ālḥqwqy.ة

ālnāhy ،ṣlāḥ ،wʾẖrwn ،(2004m) ،ālqānwn fy ḥyātnā ،ʿmān ،dār ālṯqāf.ة

The Development of Legal Systems and Its Impact on the Flourishing of Human Rights According to the 2030 Vision of the Kingdom of Saudi Arabia

Ahmed Salahaldeen Balto

Associate Professor, Department of Public Law, Faculty of Law, King Abdulaziz University, KSA

asbalto@kau.edu.sa

Abstract. The relationship between the process of evolution of legal systems and human rights will not only emphasize the need to define the system from the regulatory authority; But also, emphasize the basic condition that in all modern states the law should be generally accessible; This can be achieved by developing legal systems. It is a connected network of human rights values and the possibility of accessing the law through the process of drafting regulations, which is what this study works to focus on. The process of the development of legal systems, by making the law not only state-specific, but also easily demonstrable, consistent and specific; It is one of the basics of human rights, and this development process is what the study seeks to clarify.

*Keywords***:** Development of Legal Systems, Human Rights, The Vision of the Kingdom, The Legal System, Drafting Legal Systems.